أوهام الحريري في درة الغواص

أ. د. مجيد خير الله راهي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة واسط

تُعَدُّ "درة الغواص في أوهام الخواص" من أشهر كتب لحن الخاصة قديماً وحديثاً ، فهي كتاب لغوي ذو أهمية عالية في حركة التصحيح اللغوي ، ألقه أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري ، المعروف بالحريري " ت 516 هـ" ، راصداً فيه أغلاط الخاصة من الناس كالخطباء والعلماء والأدباء والشعراء ، وقد غني فيه بتقويم هذا اللحن الذي تسرب إلى اللغة ، وتأثر الناس به ، وشاع في كلامهم .

ولما رأى الحريري كثرة وقوعهم في الأغلاط الفاضحة والأوهام الواضحة ، هاله ذلك وأفرعه ، فراح يسجل معظم أشكال اللحن وأنواعه ، وأنكر ذلك على مستعمليه ، ودعا إلى تصحيح كل أنواع اللحن والخطأ ، قال في مقدمة كتابه : (فإني رأيت كثيراً ممن تسنموا أسنمة الرتب ، وتوسموا بسمه الأدب ، قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم ، وترعف به مراعى أقلامهم ، مما إذا غثر عليه ، وأثر عن المعزو إليه ، خفض قدر العلية ، ووصم ذا الحلية ، فدعاني الأنف لنباهة أخطارهم ، والكلف بطابة أخبارهم إلى أن أدرا عنهم الثبته ، وأبين ما التبس عليهم واشتبه ، لألتحق بمن زكى أكل غرسه ، وأحب لأخيه ما يحب لنفسه ، فألفت هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر ، وتذكرة لمن أراد أن يتذكر ، وسميته " درة الغواص في أوهام الخواص" ، وها أنا قد أودعته من النخب كل لباب ، ومن التكت ما لا يوجد منتظماً في كتاب ، هذا إلى ما لمعته به من النوادر اللائقة بمواضعها ، والحكايات الواقعة في مواقعها) (1) .

فهذا الكتاب من أحسن الكتب تأليفاً ، وأجملها تصنيفاً ، وأعلاها شأواً ، وأعظمها قدراً ، تعقب فيه الكتاب والشعراء وأساليب العلية من المتأدبين والمنشئين ، ونبة على أخطائهم ، وأشار إلى استعمال الفصح من الألفاظ ، والمستقيم من الأساليب ، ثم زاد الكتاب جمالاً بالحكايات الأدبية ، ووشى التصويبات بالنوادر المستملحة والطرائف الجميلة والأشعار الرانقة ، مما جعل هذا السفر فريداً في الأدب الممتع ، إلى ما اشتمل عليه من الأبحاث الطريفة في اللغة والنحو وعلم الرسم .

وقد ذكر الحريري في كتابه "درة الغواص" ثلاثة عشر ومئتي استعمال ، مما يلحن فيه الخواص في زمانه من ألفاظ وتعبيرات وأساليب ، وأورد ست مسائل في أخطاء الهجاء عندهم (2) . ولم يتبع المؤلف منهجاً خاصاً في ترتيب كتابه (وإنما ساق المواد دون ترتيب ، فكان يذكر الاستعمال الخطأ ، ثم يتبعه بإيراد الصواب ، وقد عالج المسائل وسط هالة من الأدب والأخبار والملح ، فأودع كتابه كثيراً من النخب الطريفة ، ومن التكت الطريفة ، والنوادر الباهرة ، والحكايات والقصص المستملحة ، كما ذكر في مقدمته ، وقد أغرم بذلك كثيراً ، فجاء مصنفه مرصعاً بآيات الأدب ، موشى بحلي البيان ، ممتعاً للقارئ ، بعيداً عن الملل والسأم ، قد حلا بعين الناظر فيه ، كما حفل الكتاب بالشواهد القرآنية ، والأحاديث ، والأشعار ، والأمثال ، ومأثور القول) (3) .

وإذا كان ابن قتيبة الدينوري " ت 276 هـ" قد شكا من ضعف طائفة من الكتاب كانوا يعملون في الدواوين ، أو يتقلدون مناصب في الدولة ، فإن الخطيب التبريزي " ت 502 هـ" وصف طلاب العلم والمشتغلين بتحصيله بضعف الثقافة اللغوية والقصور عن فهم الأشعار الفصيحة (4) . كما لفت التبريزي انحطاط مستوى الثقافة اللغوية في بغداد (لفت الحريري ما شاع في لغة الطبقات المثقفة من أوهام ، فألف كتاب درة الغواص ، لينبه على تلك الأوهام ، ويرشد إلى ما يقابلها من الفصح ، وإذا كان اللغويون الذين تقدموا الحريري قد ساءهم اللحن الذي شاع في لغة الحديث اليومية ، فإن الحريري لم يكن

يشغل هذا الضرب من اللحن لتفتيته واستعصاء معالجته ، بل انصرف إلى لغة الأدب محاولاً إنقاذها ، والعودة بها إلى ما عرفته عصور النقاء اللغوي من الصحة والصفاء⁽⁵⁾ .

ويبدو أن الحريري فيما أورده من الاستعمالات التي حكم على أغلبها بالغلط كثير التشدد ، إذ كان يُمثّل في نظريته للصواب اللغوي نهج اللغويين القدماء الذين يابّون الاعتراف بما جدّ من صيغ وأساليب لم تُؤثّر عن عصور الاحتجاج ، ولم تأت بها النصوص الجاهلية والإسلامية الأولى ، وإذا علمنا أن هؤلاء اللغويين قد وصموا بالخطأ كلّ ما جدّ في العربية بعد منتصف القرن الثاني ، ونظروا إليه على أنه مولّد ، لا يصحّ الأخذ به ، أدركنا أن كثيراً من الصيغ والأساليب بقيت في نظرهم خارج دائرة الفصح المقبول.

فمن ذلك قول الحريري: (ويقولون : جاء القوم بأجمعهم ، لتوهمهم أنه " أجمع " الذي يؤكّد به في مثل قولهم : هو لك أجمع ، والاختيار أن يقال : جاء القوم بأجمعهم ، بضم الميم ، لأنه مجموع " جمع " ، فكان على " أفعل " ، كما يقال : فرخ وأفرخ ، عبّ وأعبّ)⁽⁶⁾ . فالحريري يخطئ هنا قولهم : جاء القوم بأجمعهم ، لتوهمهم أنه " أجمع " الذي يؤكّد به .

ولم يرتض ابن بري مقالة الحريري ، مُستدلاً على ذلك بما ورد في مصنفات اللغة ، إذ قال : (حكى ابن السكيت في باب ما يُضمّ ويُفتح بمعنى : جاء القوم بأجمعهم ، وأجمعهم ، ولذلك حكاه الجوهري ، وغيره أيضاً ، قال أبو علي : ليس " أجمع " هنا هي التي يؤكّد بها ، وإنما هي لفظة بمعنى الجماعة ، وبذلك على أن أجمعهم ليس هو أجمع الذي للتأكيد إضافته للضمير)⁽⁷⁾.

ويرى الخفاجي أن من يظن أن " أجمع " لا يدخله الجار ، لأن دخوله يخرج عن التبعية فلا يخفى ضعف مذهبه ، وقد اضمحلّ ادعاء المنكرين بوجود السماع ، وبيّن أن الباء تُزاد في بعض ألفاظ التوكيد كما في نحو : جاءني زيد بنفسه وبعينه ، فما منعه الحريري : (جوّزه النحاة واللغويون ، وجرى به الاستعمال ، وعلى الأصحّ فهو " أجمع " المؤكدة زيدت فيها الباء لا لفظ آخر ، كما قال الرضي : قد يُضاف أجمع إضافة ظاهرة ، فيؤكّد به ، لكن بباء زائدة ، نحو : جاءني القوم بأجمعهم)⁽⁸⁾.

أقول : ما ذكره ابن بري والخفاجي صحيح ، لأن أهل اللغة ذكروا ما منعه الحريري ، ونصّوا على وجوده في اللغة ، قال ابن السكيت في باب ما يُضمّ ويُفتح بمعنى واحد : (جاء القوم بأجمعهم ، وأجمعهم)⁽⁹⁾ ، وجاء في أدب الكاتب : (وجاء القوم بأجمعهم ، وأجمعهم)⁽¹⁰⁾ ، وفي الصحاح : (ويقال : جاء القوم بأجمعهم ، وأجمعهم)⁽¹¹⁾ ، وفي المحكم : (وجاءوا بأجمعهم ، وأجمعهم ، أي جمّعهم)⁽¹²⁾ ، وفي المصباح : (وجاءوا بأجمعهم ، بفتح الميم ، وقد تُضمّ ، حكاه ابن السكيت)⁽¹³⁾ ، وفي القاموس : (وجاءوا بأجمعهم ، وتُضمّ)⁽¹⁴⁾ ، وفي التاج : (يُقال : جاءوا بأجمعهم ، وتُضمّ الميم ، كما تقول : جاءوا بأكلهم ، جمع كلب ، أي كلّهم)⁽¹⁵⁾ .

وأنكر الحريري جمع الأرض على أراضٍ ، فقال : (ويقولون في جمع أرض : أراضٍ ، فيخطئون فيه ، لأن الأرض ثلاثية ، والثلاثي لا يجمع على أفعل ، والصواب أن يقال في جمعها : أرضون بفتح الراء ، وذلك أن الهاء مقدرة في أرض ، فكان أصلها : أرضة ، وإن لم ينطق بها ، ولأجل تقدير هذه الهاء جمعت بالواو والتون على وجه التعويض لها عما خُذفت منها ، كما قيل في جمع عضة : عضون)⁽¹⁶⁾ .

ووافقه في هذا ابن الجوزي ، فقال : (وتقول : هذه الأرضون سبع ، بفتح الراء ، والعامّة تسكنها ، منهم من يجمع الأرض على أراضٍ ، وهو غلط ، لأن الأرض ثلاثية ، والثلاثي لا يجمع على أفعل)⁽¹⁷⁾ .

ولم يرتض ابن بري مقالة الحريري، لأن الجمع الذي أنكره ذكره أهل اللغة، إذ قال: (حكى أبو سعيد السيرافي أنه يقال: أرض وأراض، وأهل وأهال، كما قالوا: ليلة وليال، كأن الواحد ليلة وأرضاء، وزعم أنه كذا في كتاب سيبويه في أصح الروايتين، وإنما قلنا في أصح الروايتين، لأنه روى في الكتاب أهال وأراض على وزن "أفعال") (18).

وتعقب ابن بري كلام الجوهرى بقوله: (وذكر في هذا الفصل قال: وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: أرض وأراض كما قالوا أهل وأهال، قال الشيخ "رحمه الله": الصحيح عند المحققين فيما حكى عن أبي الخطاب أرض وأراض وأهل وأهال، كأنه جمع أرضاء وأهلاء كما قالوا: ليلة وليال، كأنه جمع ليلة) (19).

أقول: وهم الحريري في هذه المسألة في موضعين، الأول: قوله "الأرض ثلاثية، والثلاث لا يجمع على أفعال"، وليس كذلك لأن الأرض إذا جمعت على "الأراضي" سيكون وزنها "فعالي" لا "أفعال"، لأن همزتها أصلية، وهو أقر بأصالة الهمزة فيها، لأنه قال: إنها ثلاثية على وزن "فعل"، فكيف يكون الجمع على وزن "أفعال"؟

والثاني: أنه أنكر جمعاً مشهوراً لكلمة "أرض"، وهذا يدل على قصور سماعه، وقلة اطلاعه، ففي القاموس: (الأرض مؤنثة: اسم جنس، أو جمع بلا واحد، لم يُسمع أرضة، ج: أرضات، وأروض، وأرضون، وأراض، والأراضي غير قياسي) (20)، وفي المصباح: (الأرض مؤنثة، والجمع أرضون بفتح الراء، قال أبو زيد: وسمعت العرب تقول في جمع الأرض: الأراضي، والأروض، مثل فُلوس، وجمع فعل: فعالي، في أرض وأراض وأهل وأهال وليال وليال، بزيادة الياء على غير قياس) (21).

نقول: الأراضي جمع واحد متروك، مثل ليال وأهال، فكأنه جمع "أرضاء"، كما أن "ليال" جمع "ليلة"، وهو جمع شائع، لكنه على غير قياس، (والأراضي على غير قياس، وأرضون بفتح الراء، على خلاف القياس أيضاً، لأنه مع تغيير مفرد لا يعقل، ومثله لا يجمع هذا الجمع) (22)، وبهذا عُلم الجواب عن أوهم الحريري.

وأنكر ذلك الحريري قولهم: أرف وقت الصلاة، إشارة إلى تضايقه ومشارفة تصرمه، فيحرفونه في وضعه، فقال: (ويقولون: أرف وقت الصلاة، إشارة إلى تضايقه ومشارفة تصرمه، فيحرفونه في وضعه، ويعكسون حقيقة المعنى في وضعه، لأن العرب تقول: أرف الشيء بمعنى دنا واقترب، لا بمعنى حضر ووقع) (23). وتابعه في ذلك ابن الجوزي، فقال: (وتقول: قد أرف الوقت، أي قرب... والعامة تجعل «أرف» بمعنى حضر ووقع) (24).

أقول: جاء في مفردات الراغب: (قال تعالى: "أرقت الآفة" (25)، أي دنت القيامة، وأرف وأفد يتقاربان، لكن "أرف" يقال اعتباراً بضيق وقتها، ويقال: أرف الشخص، والأرف: ضيق الوقت، وسُميت به لقرب كونها، وعلى ذلك عبّر عنها بالساعة، وقيل: "أتى أمر الله" (26)، فعبر عنها بالماضي، لقربها وضيق وقتها) (27).

على أن ابن بري أجاز ما أنكره الحريري، فقال: (قوله: أرف وقت الصلاة، إشارة إلى تضايقه ومشارفة تصرمه، كلام صحيح، ألا ترى أن زمان الساعة الأولى إذا قرب من الساعة الثانية، فقد أشرف زمانها على التصرم، ثم قال بعد هذا: إن "أرف" بمعنى "دنا واقترب"، لا بمعنى "حضر ووقع"، وهذا نقض ما قدمه، ولم يذهب إلى هذا أحد، إنما يذهبون إلى تضايق زمان الصلاة ومشارفة تصرمه، إذا قرب زمان الساعة الأولى من الساعة الثانية، فقد أشرف على التصرم، وكلما ازداد قرباً منه كان إشرافه على التصرم أزيد) (28).

وقال الدكتور عبد العزيز مطر: (هناك نوع من المجاورة الزمنية يصلح أن يكون من علاقات المجاز المرسل، كقول عامة بغداد: أرف الوقت، أي حضر ووقع، بدل أرف، أي قرب، لأن قربته يؤذن بوقوعه، وربما عُد هذا مبالغة كأن الوقت القريب أصبح واقعاً لإثارة الاهتمام والاستعداد) (29)، وكلامه هذا مستقيم، والدليل على ذلك ما نص عليه ابن القوطية في

أفعاله: (وأزف الشيء أَرْفًا وأَرْوْفًا: حَضَرَ وقَرَّبَ)(30)، وفي شرح درة الغواص للخفاجي: (وعلى كلِّ حال يقتضي صحَّة ما ادَّعاه خطأ ، وباب التَّجْوِيز والتَّقْدِير واسع ، فيجوزُ أن يُقدَّر «أزف» خروج الوقت على أن للصَّلَاة وقت فضيلة وغيره ، وإذا أريدَ الثَّاني بجعل الإضافة عهديَّة لا يبقى لما توهمه أثرُ)(31) .

وبذا يصحُّ قولهم : : أزف وقتُ الصَّلَاة ، إشارة إلى تضايقه ومشاركة تصرُّمه ، خلافاً للحريري ، جاء في الأساس : (أزف الرَّحِيلُ : دنا وعَجَلَ ... ومن المجاز: في عَيْثِهِ أَرْفَ ، أي ضيقٌ ، كما يقال : أمرُهُ قريب ومتقارب)(32) ، وظاهرُهُ أنَّه استُعْمِلَ في الضِّيق مجازاً ، وبابُ التقدير والتَّجْوِيز واسع ، فيجوزُ أن يُقدَّر «أزف» خروج الوقت على أن للصَّلَاة وقت فضيلة وغيره ، وإذا أريدَ الثَّاني بجعل الإضافة عهديَّة لا يبقى لما توهمه الحريري أثرُ .

وعَدَّ الحريري " تنوَّق " دون "تأنَّق" في الفصاحة ، إذ قال : (ويقولون : تنوَّق في الشيء ، والأفصح أن يقال : تأنَّق ، كما رُوِيَ للمنصور رحمه الله :

تَأَنَّقْتُ فِي الْإِحْسَانِ لَمْ أَلْ جَاهِداً إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، فَصَيَّرَهُ ذِمًّا)(33)

وأردف : (واشتقاق هذه اللفظة من الأَنَق ، وهو الإعجاب بالشيء ، ومن أمثالهم : ليس المتعلِّقُ كالمُتَأَنَّق ، أي ليس القانع بالغُلَّة ، وهي البلغة ، كالذي يطلبُ النَّقاوة والغاية)(34) .

ولم يرتضِ ابن بري مقالة الحريري ، لأنَّ " تأنَّق في الشيء وتنوَّق " كلاهما مسموع ، فردَّ عليه قائلاً : (يقال : تأنَّق في الشيء ، وتنوَّق ، وكلاهما مسموع ، فـ"تأنَّق" مأخوذ من الأَنَق ، وهو الإعجاب بالشيء ، و"تنوَّق" مأخوذ من النَّيَقَة ، ومنه قولهم : رجلٌ نَوَّاق ، إذا كان حسن الإصلاح للشيء)(35) . ويرى علي بن حمزة أن قولهم : "تنوَّق" أفصح من "تأنَّق" ، لأنَّ الوجه أن يقال : تنوَّق في الشيء من النَّيَقَة ، وأما "تأنَّق" فهو من الأَنَق ، وهو الإعجاب بالشيء ، فقال : (ولم تتأنَّق فيه ، والوجه : ولم تتنوَّق فيه من النَّيَقَة ، فأما "تأنَّق" فمن الأَنَق ، تقول : تأنَّقْتُ في الشيء إذا سُرَّرت به وأعجبك حسنة)(36) . وفي هذا ردُّ لقول الحريري " ويقولون : تنوَّق في الشيء ، والأفصح أن يقال : تأنَّق " ، فلا وجه لجعل "تأنَّق" هو الأفصح على هذا النحو من الإطلاق ، لأنَّ أصحاب المعجمات ذكروهما بمعنى واحد ، ولم يختاروا واحداً منهما دون الآخر ، ففي المحكم : (تنوَّق في أمره : تجوَّد وبالع)(37) ، وقال في "أنق" : (تأنَّق في أمره : تجوَّد ، وجاء فيها بالعجب)(38) ، وفي القاموس : (وتأنَّق فيه : عمِلُهُ بالإتقان والحكمة ، كتَنَوَّق)(39) ، وفي التاج : (وتأنَّق فيه : عمِلُهُ بالإتقان والحكمة ، وقيل : إذا تجوَّد وجاء فيه بالعجب ، كتَنَوَّق من النَّيَقَة)(40) .

يستبين ممَّا تقدَّم تقاربُ هذين البنائين في الدَّلالة ، فيصحُّ لنا أن نقول: تأنَّق فلانٌ في الشيء ، وتنوَّق فلانٌ في الشيء ، وكلاهما مسموع ، ويمكن لنا استعمال أحدهما ليؤدِّي المعنى الذي يؤدِّيه الآخر ، وإن كان على وجه المجاز ، وانظر إلى قول ابن فارس في "نوق" من معجم مقاييس اللغة : (وقولهم : تنوَّق في الأمر ، إذا بالغ فيه ، فعندنا أنَّه منه ، وهم يشبهون الشيء بما يستحسنونه ، وكانَ تنوَّق مقيسٌ على اسم النَّاقَة ، وهي عندهم من أحسن أموالهم ، ومن قال : "تنوَّق" خطأ ، فقد غَلِطَ)(41) .

والمختار عند الحريري أن يقال : فلانٌ يستحقُّ التَّكْرمة ، وهو أهلٌ للمكْرمة ، ولا يقال : فلانٌ يستأهلُ ، ولا هو مستأهلٌ ، لعدم سماع هاتين اللفظتين في كلام العرب ، إذ قال : (ويقولون : فلانٌ يستأهلُ الإكرام ، وهو مستأهلٌ للإنعام ، ولم تُسمَعْ هاتان اللفظتان في كلام العرب ، ولا صَوَّيَهما أحد من أعلام الأدب ، ووجهُ الكلام أن يقال : فلانٌ يستحقُّ التَّكْرمة ، وهو أهلٌ للمكْرمة)(42) ، وهو في هذا متابعٌ للمازني الذي يقول : (لا يجوزُ أن تقول : أنت مُستأهلٌ هذا الأمر ، ولا أنت مستأهلٌ لهذا الأمر ، لأنَّك إنَّما تُريد : أنت مستوجبٌ لهذا الأمر ، ولا يدلُّ "مُستأهلٌ" على ما أردت ، وإنَّما معنى هذا الكلام : أنت تطلبُ

أن تكون من أهل هذا المعنى ، ولم تُرد ذلك ، ولكن تقول : أنت أهل لهذا الأمر(43) ، وابن قتيبة في قوله : (ويقولون : فلانٌ مُستأهلٌ لكذا ، وهو خطأ ، إنما يقال : فلانٌ أهلٌ لكذا ، وأما المُستأهلُ فهو الذي يأخذُ الإهالة)(44) .

ووافقه ابن الجوزي في قوله : (وتقول : فلانٌ أهلٌ لكذا ، قال الله تعالى : "هو أهلُ النَّفْوَى ، وأهلُ الْمَغْفِرَةِ"(45) ، والعامّة تقول : مستأهلٌ لكذا ، وهو غلطٌ ، إنما المُستأهلُ مُتَّخَذُ الإهالة ، وهي ما يُؤْتَدَمُ به من السمن والودك)(46) .

على أن الأزهرى أجاز ما خطأه الحريري ، لأنه سمعه من الأعراب ، إذ قال : (وخطأ بعض الناس قول القائل : فلانٌ يستأهلُ أن يُكْرَمَ ، بمعنى يستحقُّ الكرامة ، وقال : لا يكونُ الاستئْهالُ إلا من الإهالة ، وأجاز ذلك كثيرٌ من أهل الأدب ، وأما فلا أنكره ، ولا أخطئ من قاله ، لأنِّي سمعته ، وقد سمعتُ أعرابياً فصيحاً من بني أسد يقول لرجلٍ أولي كرامةً : أنت تستأهلُ ما أوليت ، وذلك بحضرة جماعة من الأعراب ، فما أنكروا قوله(47) ، وجاء في الأساس : (وفلانٌ أهلٌ لكذا ، وقد استأهلَ لذلك ، وهو مستأهلٌ له ، سمعتُ أهلَ الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً)(48) ، وفي المصباح (والإهالة بالكسر : الودك المُذاب ، واستأهلها : أكملها ، ويقال : استأهلَ بمعنى استحق)(49) .

وبحث ذلك الأستاذ محمد العدناني ، فأجاز قولهم : فلانٌ مستأهلٌ لكذا ، وفلانٌ يستأهلُ أن يُكْرَمَ ، وذكر أقوال أصحاب اللغة في ذلك ، إذ قال : (ويُخَطَّنُونَ مَنْ يَقُولُ : فلانٌ يستأهلُ الاحترامَ ، أي يستحقُّه ، ويقولون : إنَّ الصَّوابَ هو : فلانٌ أهلٌ للاحترام ، اعتماداً على : الصحاح الذي قال : فلانٌ أهلٌ لكذا ، ولا تقل : مُستأهلٌ ، والعامّة تقولُهُ ، ثم قول الحريري في درة الغواص : "ويقولون : فلانٌ يستأهلُ الإكرامَ ، وهو مستأهلٌ للإنعام ، ولم تُسمع هاتان اللفظتان في كلام العرب ، ولا صَوَّبَهُما أحد من أهل الأدب ، ووجه الكلام أن يقال : فلانٌ يستحقُّ التَّكْرِمَةَ ، وهو أهلٌ للمكرمة" ... ولكن الأزهرى أجاز لنا أن نقول : فلانٌ يستأهلُ أن يُكْرَمَ أو يُهَانَ ، ثم قال الزمخشري : "استأهلَ فلانٌ لذلك ، وهو مستأهلٌ له ، سمعتُ أهلَ الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً" ، ثم أجاز الصَّغاني استعمال "استأهلَ" بمعنى "استحق" ... قال ابن بري ذكر أبو القاسم الزجاجي في أماليه لأبي الهيثم خالد الكاتب ، يخاطبُ إبراهيم بن المهدي لما بوع بالخلافة : كن أنت للرحمة مُستأهلاً إن لم أكن منك مُستأهلاً .. ثم أيدَ هؤلاء كلُّ من المدِّ والمتن والوسيط والمعجم الكبير ، لذا يجوز لنا أن نقول : أنت أهلٌ للاحترام ، أو تستأهلُ الاحترام(50) .

والمختار عند الحريري أن يقال : أعطاه البشارة بالضم ، لأن البشارة بكسر الباء ما بُشِّرَتْ به ، وبضمها حق ما يُعطى عليها ، إذ قال : (ويقولون : أعطاه البشارة ، والصواب فيه ضم الباء ، لأن البشارة بكسر الباء ما بُشِّرَتْ به ، وبضمها حق ما يُعطى عليها ، فأما البشارة بفتح الباء ، فإنها الجمال ، ومنه قولهم : فلانٌ بشيرُ الوجه ، أي حسنُهُ)(51) ، وتابعه في ذلك الصَّغاني في قوله : (ويقولون : أعطاه البشارة ، والصواب فيه ضم الباء ، لأن البشارة بكسر الباء ما بُشِّرَتْ به ، وبضمها حق ما تُعطى عليها)(52) .

على أن اللغويين ذكروا البشارة بالكسر والضم لما يُعطاه المُبَشِّرُ بالأمر ، خلافاً للحريري ، ففي إصلاح المنطق : (الكسائي : يقال هي البشارة والبشارة)(53) ، وفي المصباح : (ويكونُ البشيرُ في الخير أكثر من الشر ، والبشرى فعلى من ذلك ، والبشارة أيضاً بكسر الباء ، والضم لغة ، وإذا أطلقت اختصت بالخير)(54) ، وفي تهذيب الخواص لابن منظور : (قُلْتُ : في كتب اللغة البشارة أيضاً ما يُعطاه المُبَشِّرُ بالأمر)(55) ، وفي كتاب التنبيه على غلط الجاهل والنبية : (ومنها البشارة هي بالفتح بمعنى الجمال ، والاسم من البشرى "البشارة" بكسر الباء وضمها لا غير ، والناس يفتحون الباء في الاسم من البشرى ، وهما منهم ولحناً)(56) ، وفي القاموس : (والبشارة الاسم منه ، كالبشرى ، وما يُعطاه المُبَشِّرُ ، ويُضمُّ فيهما)(57) ، وفي التاج : (والبشارة : اسم ما يُعطاه المُبَشِّرُ بالأمر ، ويُضمُّ فيهما)(58) .

أقول : جاء " بشارة وبشارة " متفقين في الاشتقاق والدلالة والاستعمال ، يدلان على ما يُعطاه المُبَشِّرُ بالأمر ، قال ابن بري : (الذي حكاه ابن السكيت والكسائي وغيرهما من أهل اللغة أنَّ البشارة والبشارة بمعنى ، وذهب بعضهم أنَّ البشارة بضم الباء لا غير ، وعليه اعتمد الحريري)⁽⁵⁹⁾ ، وقال ابن الحنبلي : (أقول : منع كسر الباء في قولهم " أعطاه البشارة " ممنوعٌ ، لأنَّها فيه اسمٌ ما يُعطاه المُبَشِّرُ ، وقد حكى فيه صاحبُ القاموس بالكسر والضَمَّ كليهما ، وفقاً للكسائي وابن السكيت ، وغيرهما من أهل اللغة ، إذ حكوهما فيه أيضاً)⁽⁶⁰⁾ .

يرى الحريري أنَّ " البَهِيم " هو اللَّوْنُ الخالص الذي لا يخالطه لونٌ آخر ، ولا يمتزجُ به شيءٌ غير شَيْئِهِ ، وزعم أنَّ نعتهم الأسود فقط بالبهيم وهمٌ ، إذ قال : (ومن هذا النمط أيضاً توهُمُهم أنَّ "البهيم" نعت يختصُّ بالأسود ، لاستماعهم : ليل بهيم ، وليس كذلك ، بل البهيم اللَّوْنُ الخالص الذي لا يخالطه لونٌ آخر ، ولا يمتزجُ به شيءٌ غير شَيْئِهِ ، ولذلك لم يقولوا لليل المقمَر : ليل بهيم ، لاختلاط ضوء القمر به ، فعلى مقتضى هذا الكلام يجوز أن يقال : أبيضُ بهيمٌ ، وأشقرُ بهيمٌ ، وجاء في الآثار : يُحشِرُ النَّاسُ يومَ القيامة حفاةً عراةً بُهُماً ، أي على صفة واحدة من صحة الأجساد ، والسلامة من الآفات ، ليتَّ لهم بذلك خلود الأبد والبقاء السَّرمَد)⁽⁶¹⁾ ، وهو في هذا الرأي متابع لابن السكيت الذي يقول : (وتقول : هذا فرَسٌ جوادٌ بهيمٌ ، وهذه فرَسٌ جوادٌ بهيمٌ وهو الذي لا يخلطُ لونهُ شيءٌ سوى لونه)⁽⁶²⁾ ، والجوهري الذي يقول : (وهذا فرَسٌ بهيمٌ ، وهذه فرَسٌ بهيمٌ ، أي مُصنَّتٌ ، وهو الذي لا يخلطُ لونهُ شيءٌ سوى لونه ، والجمعُ بُهُمٌ ، مثل رَغِيفٍ ورُغْفٍ)⁽⁶³⁾ .

على أنَّ أصحاب اللغة ذكروا أنَّ " البهيم " هو الأسود ، خلافاً للحريري ، وهذا يدلُّ على الوهم الكبير الذي وقع فيه ، ففي المحكم لابن سيده : (وقيل : البَهِيمُ : الأسود ، والبَهِيمُ من الخيل : الذي لا شيءٌ فيه ، الذَّكَرُ والأنثى في ذلك سواءٌ ، والبَهِيمُ من النعاج : السَّوداء التي لا بياضَ فيها)⁽⁶⁴⁾ ، وفي القاموس : (والبَهِيمُ : الأسود ، وفرَسٌ لبني كلاب بن ربيعة ، وما لا شيءٌ فيه من الخيل للذكر والأنثى)⁽⁶⁵⁾ وفي التاج : (والبَهِيمُ ، كأميرٍ : الأسود ، جمعه بُهُمٌ ، كرغيفٍ ورُغْفٍ ، ويُرَوَّى حديثُ الإيمان والقدر : " والخُفاة العراة رعاء الإبل البُهِم " على نعت الرِّعاء ، وهم السُّود)⁽⁶⁶⁾ .

وتعقَّبَ الخفاجي مقالة الحريري ، وبَيَّن أنَّ لفظة "البَهِيمُ" ذكرها أصحاب اللغة بمعنى "الأسود" خلافاً لما رآه الحريري ، فقال : (وهذا أيضاً قولٌ لبعض أهل اللغة ، وخصَّه بعضهم بالأسود ، وفي القاموس وغيره : البَهِيمُ : الأسود ، وبه جرى الاستعمال ، فليس ما أنكره مُنْكَرُ)⁽⁶⁷⁾ .

وعدَّ الحريري تكرير "بين" مضافةً إلى الاسم الظاهر ، خطأً ، فقال : (ويقولون : المالُ بينَ زيدٍ وبَيْنَ عمرو ، بتكرير لفظة "بَيْنَ" ، فَيُوْهَمُونَ فيه ، والصَّوابُ أن يقال : بينَ زيدٍ وعمرو ، كما قال سبحانه " مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ" (68) ، والعلَّةُ فيه أنَّ لفظة "بَيْنَ" تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثني أو مجموع ، كقولك المالُ بينهما ، والدَّارُ بين الإخوة)⁽⁶⁹⁾ . وتبعه في هذا الصَّفدي ، فقال : (ويقولون : المالُ بينَ زيدٍ وبَيْنَ عمرو ، بتكرير لفظة "بَيْنَ" ، فَيُوْهَمُونَ فيه ، والصَّوابُ أن يقال : بينَ زيدٍ وعمرو ، كما قال تعالى " مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ" (70) ، والعلَّةُ فيه أنَّ لفظة "بَيْنَ" تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثني أو مجموع ، كقولك المالُ بينهما ، والدَّارُ بين الإخوة)⁽⁷¹⁾ .

ولم يرتضِ ابن بري ما ذكره الرِّجلان ، لأنَّ إعادة "بين" في هذه المواطن جائزة على جهة التأكيد ، كقوله تعالى "ولا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ" (72) ، فأعاد "لا" التَّائِيَةَ توكيداً (فعلِمَتْ بهذا أنَّ إعادة "بَيْنَ" لا تُفسدُ المعنى كما ذكر ، ولو فسد المعنى بإعادة "بين" في قولك "المالُ بينَ زيدٍ وعمرو" لفسدَ المعنى في قولك : المالُ بيني وبين عمرو ، لأنَّه لا فرق بين الاسم المضمر والمظهر في ذلك)⁽⁷³⁾ .

وجاء في الحديث النبوي الشريف: (فإن المؤمنين بينَ مَخَافَتَيْنِ ، بَيْنَ أَجَلٍ قَدْ مَضَى لَا يَدْرِي مَا صَنَعَ اللَّهُ فِيهِ ، وَ بَيْنَ أَجَلٍ قَدْ بَقِيَ لَا يَدْرِي كَيْفَ يَصْنَعُ) (74) ، وقال الإمام علي "رض" : (وهذه أخرى قَدْ فَعَلْتُمُوهَا ، حَتَّى خُلْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ الْمَاءِ) (75) ، وقال عمرو بن العاص: (خَلَّ بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ الْمَاءِ) (76) . وهل الحريري أكثرُ علماً بصياغة الكلام من النبي والإمام علي "رض" ؟.

وقد كرّر سيبويه "بين" في مواضع كثيرة مضافةً إلى الاسم الظاهر ، فمن ذلك قوله: (ومن العرب ناسٌ يُدْخِلُونَ بَيْنَ أَلْفِ الاستفهام وبينَ الهمزة ألفاً إذا التقتا) (77) ، ومنه قوله: (لا يجوزُ أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشو كراهية أن يُشَبَّهَ بما يعمل في الاسم) (78) ، ومنه قوله: (إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون) (79) ، وجاء في المقتضب: (فإن فصلت بين ما في الصلة وبين ما تبدل منها لم يَجْزُ) (80) ، وجاء فيه أيضاً : (فإن جعلته بين شيء من هذا وبين صلته ، لم يَجْزُ أن تفصل بين الصلة والموصول) (81) ، وجاء فيه أيضاً (ولو قُلْتُ : رأيتُ المعطى أخاك الشاتمة درهماً زيدٌ ، لم يَجْزُ ، لأنك فصلت بين زيدٍ وبين شاتمته ، وقُلْتُ " درهماً " بعد الشاتمة) (82) .

وقال امرؤ القيس: قَعْدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ حَامِرٍ وَبَيْنَ إِكَامٍ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلٍ (83)

إن ورود "بين" مكررة مع العطف، وهي مضافة إلى الاسم الظاهر في هذا القدر من الشواهد المعتمدة ، وفي كلام علماء اللغة الكبار ، لِيُبْعِدَهُ من شبهة الضعف، وينفي عنه معرّة الخطأ التي ادّعاها الحريري .

وأكرر الدكتور خليل بنیان الحسون على الحريري عدم استثنائه شيئاً من ذلك ، وعدم تقييده المنع بقيد ، لأن تكرير "بين" يكون لازماً في بعض المواضع ، وقد فهم من جاء بعد الحريري إلى زماننا هذا أن تكريرها إذا أُضيفت إلى الاسم الظاهر لا يجوز مطلقاً (وهذا وهم آخر يلزم التنبيه عليه ، إذ يجب تكريرها إذا طال الفصل مضافةً إلى الاسم الظاهر ، وما يعطف عليها إذا تخلل الكلام عطف قبل العطف عليها ، كما في قولنا : لَسْنَا نَرَى مَا يَحُولُ دُونَ التَّوْفِيقِ بَيْنَ هَذَا الْمَذْهَبِ الَّذِي نَأْيَدُ بِمَا قُدِّمَ لَهُ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالشَّوَاهِدِ الَّتِي تَحْمِلُ عَلَى قَبُولِهِ وَإِقْرَارِهِ وَبَيْنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْآخَرُونَ بِالْحُجَجِ الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا ، ففِي مِثْلِ هَذَا السِّياقِ يَكُونُ تَكْرِيرُ "بَيْنَ" لازماً لتحديد الجانب الآخر) (84) .

بَيْنَا زَيْدٌ قَامَ إِذْ جَاءَ عَمْرُو ، وَ بَيْنَا زَيْدٌ قَامَ جَاءَ عَمْرُو :

ومما عدّه الحريري من أوهام الخواص قولهم : بَيْنَا زَيْدٌ قَامَ إِذْ جَاءَ عَمْرُو ، إِذْ قَالَ : (ويقولون : بَيْنَا زَيْدٌ قَامَ إِذْ جَاءَ عَمْرُو ، فَيَتَلَقَّوْنَ "بيناً" بـ"إذ" ، والمسموع عن العرب : بَيْنَا زَيْدٌ قَامَ جَاءَ عَمْرُو ، بلا "إذ" لأن المعنى فيه : بَيْنَ أَثْنَاءِ الزَّمانِ جَاءَ عَمْرُو) (85) ، ووافقه في هذا ابن الجوزي ، فقال : (وتقول : بَيْنَا أَنَا جَلَسَ جَاءَ عَمْرُو ، والعامّة تقول : بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ إِذْ جَاءَ عَمْرُو ، وليس لحول "إذ" ها هنا معنى) (86) .

أقول : "بيناً" ظرف زمانٍ بمعنى المفاجأة ، يُضاف إلى جُمْلٍ من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل ، وهو يحتاج إلى جواب يُتِمُّ معناه ، تقول : بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ جَاءَ عَمْرُو ، وقد يقع "إذ" في الجواب ، وهو كلام عربي فصيح ، خلافاً لما رآه الحريري ، جاء في نهج البلاغة : (فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ عَلَى جَنَاحٍ مِنْ فِرَاقِ الدُّنْيَا وَتَرَكِ الْأَجْبَةَ إِذْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ مِنْ غُصَصِهِ ، فَتَحَيَّرَتْ نَوَافِدُ فِطْنَتِهِ ، وَبَيَّسَتْ رُطُوبَةُ لِسَانِهِ) (87) ، وجاء فيه أيضاً : (فَبَيْنَا هُوَ يَضْحَكُ إِلَى الدُّنْيَا وَتَضْحَكُ إِلَيْهِ ، فِي ظِلِّ عَيْشٍ غَفُولٍ إِذْ وَطِئَ الدَّهْرُ بِهِ حَسَكُهُ ، وَنَقَصَتْ الْأَيَّامُ قُوَاهُ ، وَنَظَرَتْ إِلَيْهِ الْخُتُوفُ مِنْ كُتُبٍ ، فَخَالَطَهُ بَتْ لَا يَعْرِفُهُ ، وَنَجِي هَمٍّ مَا كَانَ يَجِدُهُ) (88) ، وأورد ابن الشجري في سياق كلامه على قتل المنذر بن ماء السماء الشاعر عبيد بن الأبرص خبراً استعمل فيه "إذ" بعد "بيناً" ، إِذْ قَالَ: (وكان له يومٌ في السَّنةِ يَذْبُحُ فِيهِ أَوَّلُ مَنْ يَلْقَاهُ ، فَبَيْنَا هُوَ يَسِيرُ إِذْ أَشْرَفَ لَهُ عَبِيدٌ ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ

كان معه : مَنْ هذا الشَّقِي ؟ فقال : هذا عَيْبُ بن الأبرص ، فَأَتَيْ بِهِ (89) ، وجاء في البيان والتبيين : (وَهَيْب بن الورد قال : بينا أنا أدُورُ في السُّوق إذ أخذُ أَخَذُ بَقَفَايَ) (90) ، وجاء فيه أيضاً : (كَانَ رَجُلٌ يَبْلُغُهُ كَلَامُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ ، فبينما الرَّجُلُ يطوفُ بالبيت إذ سَمِعَ رجلاً يقولُ : عجباً لقومٍ أمروا بالزَّاد ، وتُؤدِّي فيهم بالرحيل ، وحُسبَ أولُهم على آخرهم ، فليت شعري ما الذي ينتظرون ، قال : فقلتُ في نفسي : هذا الحسنُ) (91) .

وهذا يدلُّ على استعمال " إذ " بعد "بينما" بكثرة في كلامهم ، خلافاً لمقولة الحريري "المسموعُ عن العرب : بينا زيدٌ قامَ جاء عمرو ، بلا إذ " ، لأنَّ كلامَهُ هذا يدلُّ على قصور في سماعِهِ ، وتعلُّل في الحكم بما يترأى له من دون تثبُّت.

وتأمَّل ما قالَهُ الخفاجي في ردِّه على كلام الحريري ، إذ قال بعد أن ذكر كلام الحريري : (هذا أيضاً غير مُسلم ، قال نجم الأئمة الرَضِيِّ : قد تقع "إذا" و"إذ" جواب "بينما" و"بينما" ، وكناتهما للمفاجأة ، والأغلبُ مجيء "إذا" في جواب "بينما" ... ولا يجيء بعد "إذ" إلَّا الماضي ، وبعد "إذا" إلَّا الاسمية ، والأصلُ تركُّهُما في جواب "بينما" و"بينما" لكثرة مجيء جوابهما بدونهما ، والكثرة لا تدلُّ على أنَّ المكثر غير فصيح ، بل تدلُّ على أنَّ الأكثر أفصح ، وفي الحديث "بينما نحنُ عند رسولِ الله "ص" إذ أتانا رجلٌ" (92) .

ويُحْطَى الحريري مَنْ يَقولُ : رجلٌ متْعُوسٌ ، فقال : (ويقولون : رجلٌ متْعُوسٌ ، ووجهُ الكلام أن يقال : "تاعِسٌ" ، وقد تَعَسَ ، كما يقال : عاتِرٌ ، وقد عَثَرَ) (93) .

هذا الكلامُ مبنيٌّ على القطع بأنَّ الفعل "تَعَسَ" لازم لا يتعدَّى ، وليس كذلك ، لأنَّ هذا الفعل جاء بفتح العين بالماضي والمضارع ، فيقال : تَعَسَ يَتَعَسُ تَعْساً ، من باب "نَفَعَ" إذا هلكَ أو عَثَرَ ، واسم الفاعل منه "تاعِسٌ" ، فهو لازم ومتعدٍّ ، وجاء : تَعَسَ ، بكسر العين ، يَتَعَسُ تَعْساً ، من باب "تَعَبَ" ، والصِّفَةُ المشبهةُ منه "تَعِسٌ" ، وهو لازم لا يتعدَّى ، ففي التهذيب : (أبو عُبَيْدٍ عن أبي عُبَيْدَةَ : تَعَسَهُ اللهُ وَأَتَعَسَهُ ، في باب فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بمعنى واحد) (94) ، وفي مقاييس اللغة : (التَّاءُ والعين والسين كلمةٌ واحدةٌ ، وهو الكَبُ ، يُقالُ : تَعَسَهُ اللهُ وَأَتَعَسَهُ) (95) ، وفي المصباح : (تَعَسَ تَعْساً من باب نَفَعَ : أَكَبَ على وجهه ، فهو تاعِسٌ ، وتَعَسَ تَعْساً من باب تَعَبَ لغةٌ ، فهو تَعِسٌ ، مثل "تَعَبَ" ، وتتعدَّى هذه بالحركة وبالهزمة ، فيقال : تَعَسَهُ اللهُ ، بالفتح ، وأتَعَسَهُ) (96) .

فإذا جاء الفعل "تَعَسَ" متعدِّياً جاز أن نقول : متْعُوسٌ ، وهو اسم مفعول من الثلاثي المتعدِّي ، وهو يُصاغ على ذلك بشكل قياسي مطَّرد ، خلافاً لما يراه الحريري ، قال الصَّغَانِي : (أبو عُبَيْدٍ : تَعَسَهُ اللهُ ، فهو متْعُوسٌ ، أي أهْلَكُهُ ، وقال شَمِرٌ : تَعَسَ ، بالكسر إذا هَلَكَ) (97) ، وجاء في التَّاج : (نقل الصَّغَانِيُّ عن أبي عُبَيْدٍ : تَعَسَهُ اللهُ ، فهو متْعُوسٌ ، أي أهْلَكُهُ ، وقال شَمِرٌ : تَعَسَ ، بالكسر إذا هَلَكَ) (98) .

ويرى الشَّهَابُ الخفاجي أنَّ كلام الحريري ليس بصحيح ، لأنَّه (مبنيٌّ على غير أساس ، فإنَّه إنَّما يُمتنع إذا كان "تَعَسَ" لازماً ، لم يتعدَّ ، فلا يُبنى منه اسم المفعول ، وقد قال الأزهري في تهذيبه عن أبي عبيدة : تَعَسَهُ اللهُ وَأَتَعَسَهُ ، في باب فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بمعنى واحد) (99) .

فقل: رجلٌ تاعِسٌ ومتْعُوسٌ ، ولا عبرة بما قال المنكرون .

والمختارُ عند الحريري أن يقال : خَرِبَشَ الكتابُ ، إذا أفسدَهُ ، ولا يجوز عنده أن يقال : خَرَمَشَ ، إذ قال : (ويقولون : خَرَمَشَ الكتابُ بالميم ، أي أفسدَهُ ، والصَّوابُ أن يقال : خَرِبَشَ بالباء ، وجاء في بعض الحديث : وكان كتاب فلانٍ مُخَرِبِشاً) (100) ، وتَبِعَهُ ابن الجوزي بقوله : (ونقول : خَرِبَشَ الكتابُ إذا أفسدَهُ ، والعامَّةُ تقولُ : خَرَمَشَ بالميم) (101) .

وهذا تحكّم لا موجب له ، لأنّ (الوهم في تخطئة المخطئ ، قال في القاموس مادة "خرمش" : خرّمش الكتاب ، أي أفسده)(102) ، وجاء في المحكم : (والخرّمشة : إفساد الكتاب والعمل ، وقد خرّمشة)(103) ، وفي التكملة والذيل والصلة للصّعاني:(الخرّمشة : الخرّبشة)(104) ، وفي التاج : (خرّبش ، أهمله الجوهري ، وقال الليث : خرّبش الكتاب خرّبشة : أفسده ، وكذلك خرّبشة العمل : إفساده ، ومنه يقال : كتب كتاباً مخرّبشاً ، أي فاسداً ، وكذلك الخرّمشة)(105) ، وأردف : (خرّمش ، أهمله الجوهري ، وقال الليث : خرّمش الكتاب والعمل : أفسده ، وشوّشه ، وكذلك الخرّبشة ، والباء والميم يتعاقبان ، وقال ابن دريد : خرّمش الكتاب ، كلام عربي معروف)(106) .

وبذا يتّضح لنا أنّ الحريري كان متعبّلاً في الحكم ، لأنّ أهل اللغة ذكروا الفعلين "خرّمش" و"خرّبش" بمعنى واحد ، ومن الصّواب أن نقول : خرّبش فلان الكتاب ، وخرّمش فلان الكتاب ، كلا التعبيرين صحيح فصيح ، خلافاً للمنكرين ، قال العدناني : (وتزيّد العامة راءً على الفعل "خمش" فيصبح "خرّمش" ، أي : مرّق الجلد بالأظفار ، أو غيرها ، واستعمال الفعل "خرّمش" بهذا المعنى صحيح مجازاً ، جاء في المعجمات أنّ معنى الفعل "خرّمشة" هو أفسده ، وشوّشه : اللسان ، والقاموس ، والتاج ، ومحيط المحيط ، وأقرب الموارد ، والمتن ، والوسيط)(107) .

ويفرّق الحريري بين دلالتَي "أدلج" و"أدلج" ، فـ "أدلج" يدلّ على سير أول الليل ، و"أدلج" يدلّ على السير في آخر الليل ، ولا يجوزُ عنده أن يأتي أحدهما في موضع الآخر ، إذ قال : (والإدلج ، بإسكان الدال : سير أول الليل ، والإدلج بالتشديد : سير آخره)(108) ، وتابعه في هذا ابن الجوزي ، فقال : (وتقول : أدلج الرجل ، خفيفة ، إذا سار أول الليل ، وأدلج بتشديد الدال ، إذا سار في آخره ، والعامة لا تفرّق)(109) .

أقول : ما ذكره الحريري وابن الجوزي يمثل مذهباً لطائفة من اللغويين ، على أنّ من اللغويين من يرى خلاف ذلك ، ففي التهذيب : (قال ابن السكّيت : أدلج القوم إدلجاً ، إذا ساروا الليل كلّهُ ، فهم مُدلجون ، وأدلجوا بتشديد الدال : إذا ساروا في آخر الليل)(110) ، وفي مجالس ثعلب : (وسمعتُ أبا سليمان الأعرابي يقول : الليل دلجةٌ من أوله إلى آخره ، قال : أي ساعةٍ سرت من أول الليل إلى آخره ، فقد أدلجت)(111) .

وقد سوى بعض اللغويين بين هذين الفعلين ، خلافاً للحريري ، قال ابن درستويه : (وأما قوله : أدلجت ، إذا سرت من أول الليل ، وأدلجت ، إذا سرت من آخره ، فإنّ معنى الإدلج والإدلج ، بالتخفيف والتشديد ، جميعاً عندنا سيرُ الليل في كلّ وقت ، من أوله ووسطه وآخره ، وهو إفعال وافتعال من الدلج ، وهو أيضاً الدلجةُ والدُلجةُ ، تأتي هذه الأمثلة والحركات فيها على المعاني التي قمتنا شرحها ، لا لتحديد وقت)(112) ، وأردف : (وقد زعم الخليل أنّ الإدلج ، مخففاً : سيرُ الليل كلّهُ ، وأنّ الإدلج بالتشديد : سيرُ آخر الليل ، فقد دلّ بهذا التفسير على أنّ الإدلج بالتشديد أيضاً إدلج ، إذ كان قد قدّم أنّ الإدلج مخففاً : سيرُ الليل كلّهُ)(113) ، وجاء في شرح الفصيح لابن هشام اللّخمي : (ومن الدليل على صحّة ما ذكرنا أنّ الإدلج والإدلج افتعال وإفعال ، وليس كلّ واحدٍ منهما يدلّ على شيء من الأوقات ، ولو كانت الأمثلة لاختلافها تدلّ على معنى من اختصاص الأوقات لكان الاستدلج والاندلاج يدلّ كلّ واحد منهما على وقت مخصوص ، وإنّما تدلّ على ما وُضعت له من المعاني)(114) ، وفي لباب تحفة المجد الصّريح : (وأدلجوا : ساروا من آخره ، وأدلجوا : ساروا الليل كلّهُ ، وقيل : الدلج : سيرُ الليل كلّهُ ، فأيّ ساعةٍ سرت من أول الليل إلى آخره ، فقد أدلجت على مثال أخرجت ، وقيل : أدلجت وأدلجت لغتان في المعنيين جميعاً)(115) ، وبذا يصحّ لنا أن نقول : أدلج الرجل ، وأدلج ، إذا سار ليلاً من دون تحديد وقت ، لأنّهما بمعنى واحد ، ولا عبرة بكلام المنكرين.

ويخطئ بعض اللغويين من يجمع "رحا" و"قفا" على "أزحية" و"أفقية" ، مستدلين على ذلك بأنّ هذه الألفاظ ثلاثية ، والاسم الثلاثي على اختلاف صيغهِ يُجمع على "أفعال" لا على "أفعلة" ، قال ابن درستويه : (وأما قوله "هي الرّحا"

فهِيَ التي يُطَحَّنُ بها ، وهي تُؤنَّتْ ، وبها شُبِّهَتْ معركة الحرب ، فَسُمِّيَتْ رَحَى ، وَمَرَحَى ، وهي مقصورةٌ ، وأولُّها مفتوح ، والعامَّةُ تكسرُ أولُّها ، وهو خطأ ، وجمعُها الأَرْحَاءُ على أفعال ، والعامَّةُ تقولُ : أَرْجِيَّةٌ ، وهو خطأ(116) .

وتابعهُ في هذا الحريريّ ، فقال : (ويقولونَ في جمع "رحا" و"قفا" : أَرْجِيَّةٌ وأَقْفِيَّةٌ ، والصَّوَابُ فيهما : أَرْحَاءٌ وأَقْفَاءٌ ، كما رَوَى الأصمعيُّ أنَّ أعرابياً ذمَّ قوماً ، فقالَ : أولئك قومٌ سلَّختُ أفضأهم بالهجو ، ودُبِغَتْ جُلُودُهم باللُّومِ)(117) ، واستدلَّ على ذلك بأنَّ هذين اللفظين ثلاثيتان ، والاسمُ الثلاثيُّ على اختلاف صيغِهِ يُجْمَعُ على "أَفْعَالٍ" لا على "أَفْعِلَةٍ" ، على حين يُجْمَعُ "فعال" على اختلاف حركة فائه على "أَفْعِلَةٍ" ، نحو : قَبَاءٌ وأَقْبِيَّةٌ ، وَغَرَابٌ وأَغْرِبَةٌ ، وكَسَاءٌ وأَكْسِيَّةٌ (118) . وهذا تحكُّمٌ لا موجبٌ له ، إذ ورد في كلام العرب خلاف ما أنكره ابن درستويه والحريريّ ، قال ابن بري في ردِّه على أوهام الحريريّ : (هذا الذي أنكرهُ ورد السَّماعُ به ، قالوا : رَحَى وأَرْجِيَّةٌ ، وَقَفَا وأَقْفِيَّةٌ ، وَنَدَى وأَنْدِيَّةٌ ، وَسَدَى وأسْدِيَّةٌ لسدى البسر ، ولوى وألوية ، وشرى وأشْريَّةٌ ، هذا ممَّا حملوا فيه المقصور على الممدود في جمعه)(119) ، وأردف : (اعلم أنَّ أَرْجِيَّةً وأَقْفِيَّةً ، إِنَّمَا جاء على لغة من قال "رحاء" و"قفاء" ، ولهذا قالوا : أَرْجِيَّةٌ وأَقْفِيَّةٌ ، كما قالوا : عطاءٌ وأعطيةٌ ، وسماءٌ وأسْميةٌ ، وعلى أنَّه قد جاء في كلامهم ما حُمِلَ فيه المقصور على الممدود ، ويُحْمَلُ فيه الممدود على المقصور ، فمِمَّا حُمِلَ من المقصور على الممدود قولُهم : ندى وأنديةٌ ، وسدى وأسديةٌ ، وشرى وأشْريةٌ ، وما حُمِلَ فيه الممدود على المقصور قولُهم : هباءٌ وأهْبَاءٌ ، وحياءٌ وأخْبَاءٌ ، وفناءٌ وأفْنَاءٌ ، ودواءٌ وأدْوَاءٌ ، وإذا كانت "أَرْجِيَّةٌ" و"أَقْفِيَّةٌ" قد ورد بهما السَّماعُ ، فلا وجه لإنكارها)(120) .

ويبدو أنَّ الحريريّ قد نسيَّ أنَّ العرب أجروا فتحة العين في بعض الأحوال مجرى حرف اللين ، فجمعوا ما كان على وزن "فَعَالٍ" على "أَفْعَالٍ" كما جمعوا ما كان على وزن "فَعَلٍ" على "أَفْعِلَةٍ" ، فقولُهم : "رَحَا" و"أَرْجِيَّةٌ" ، و"قفا" و"أَقْفِيَّةٌ" ، كقولهم : عطاءٌ وأعطيةٌ ، (فتكسبُهم نَدَى على أندية يشهد بأنَّهم أجروا "نَدَى" -وهو فَعَلٌ- مجرى "فَعَالٍ" فصار لذلك : نَدَى وأندية ، كغذاء وأغذية ، وعليه قالوا : باب وأبوية ، وخال وأخولة ، وكما أجروا فتحة العين مجرى الألف الزائدة بعدها ، كذلك أجروا الألف الزائدة بعدها مجرى الفتحة ، وذلك قولُهم جَوَادٌ وأَجْوَادٌ ، وصَوَابٌ وأَصْوَابٌ ، جاءت في شعر الطَّرمَّاح ، وقالوا عَرَاءٌ وأَعْرَاءٌ ، وحياءٌ وأخْبَاءٌ ، وهَبَاءٌ وأهْبَاءٌ ، فتكسبُهم "فَعَالاً" على "أَفْعَالٍ" كتكسبُهم "فَعَلًا" على "أَفْعِلَةٍ" ، هذا هنا ، كذلك ثَمَّةُ(121) . لذا نرى أنَّ جمع "رحا" و"قفا" على "أَرْجِيَّةٌ" و"أَقْفِيَّةٌ" جمع صحيح اعتماداً على السَّماع ، وعلى الأدلَّةِ المعتمدة التي ذكرناه ، يعضد ذلك أنَّ أهل اللغة نصَّوا على فصاحة هذه الجموع ، ففي المحكم : (الرَّحَى : الحَجَرُ العَظِيمُ ، أُنْثَى ، والرَّحَى : التي يُطَحَّنُ فيها ، والجمعُ : أَرْحٍ ، وأَرْحَاءٌ ، وَرُجِيٌّ ، وَرُجِيٌّ ، وأَرْجِيَّةٌ ، والأخيرةُ نادرةٌ)(122) ، وفيه أيضاً : (الْقَفَا وراءَ العنق ، أُنْثَى ... والجمعُ أَقْفٍ ، وأَقْفِيَّةٌ ، الأخيرةُ عن ابن الأعرابيِّ ، وأَقْفَاءٌ)(123) ، وفي القاموس : (ج : أَرْحٍ ، وأَرْحَاءٌ ، وأَرْجِيٌّ ، وَرُجِيٌّ ، وَرُجِيٌّ ، وأَرْجِيَّةٌ نادرةٌ)(124) ، وفيه أيضاً : (الْقَفَا وراءَ العنق ، كالقافية ، ويُذَكَّرُ ، وقد يُمْدُّ ، ج : أَقْفٍ ، وأَقْفِيَّةٌ ، وأَقْفَاءٌ ، وَقَفِيٌّ ، وَقَفِيٌّ)(125) .

وبحث ذلك الأستاذ محمد العدنانيّ ، فأقرَّ ما أنكرهُ ابن درستويه والحريريّ ، استناداً إلى ما ورد في مظانَّ اللغة ، فقال : (ويُحْطَى الحريريّ في كتابه درّة الغواصِّ مَنْ يجمعُ الرَّحَى على أَرْجِيَّةٍ ، ويقولُ : إنَّ جمعها على أَرْحَاءٍ هو الصَّوَابُ ، خلاصة ما جاء في الصَّحاح ، والأساس ، ومختار الصَّحاح ، واللسان ، والمصباح المنير ، والمحيط ، والتاج ، وكشف الطَّرة ، ومدَّ القاموس ، ومتن اللغة ، وما قالهُ أبو حاتم ، وابن الأنباريّ ، والزَّجاج ، وابن السَّكيت : المعنى : الطَّاحُونُ ، أو حَجَرُها المُستدير ، أو الحَجَرُ العَظِيمُ ، وهي مؤنَّثَةٌ ، كتابتها : الرَّحَى أو الرَّحَا أو الرَّحَاءُ ، مثناها : الرَّحَى : الرَّحِيان ، الرَّحَا : الرَّحوان ، الرَّحَاءُ : الرَّحاءان ، جمعها : أَرْحَاءٌ كثيراً ، وأَرْحٍ ، وَرُجِيٌّ ، وَرُجِيٌّ ، وأَرْجِيٌّ ، وأَرْجِيَّةٌ نادراً)(126) .

يستبين مما تقدّم أنّ الحريري فيما أوردّه من الاستعمالات التي حكم على أغلبها بالغلط كثيرٌ التّشدد ، ينشدُ الأفسح في اللغة ، إذ كان يُمثّل في نظرته للصّواب اللغويّ نهج اللغويين القدماء الذين يأتون الاعتراف بما جدّ من صيغٍ وأساليبٍ لم تُؤثّر عن عصور الاحتجاج ، ولم تأت بها النصوص الجاهليّة والإسلاميّة الأولى ، وإذا علمنا أنّ هؤلاء اللغويين قد وصّموا بالخطأ كلّ ما جدّ في العربيّة بعد منتصف القرن الثّاني ، ونظروا إليه على أنّه مولّدٌ ، لا يصحّ الأخذ به ، أدركنا أنّ كثيراً من الصّيغ والأساليب بَقِيَتْ في نظرهم خارج دائرة الفصح المقبول. ومهما يكن من قيمة الكتاب التي أشرنا إليها ، فإنّها لم تظهر لولا التّطوّر اللغويّ المتمثّل بضعف الملكة اللغويّة في نفوس كثير من المنشئِينَ ، وقلة دراية هؤلاء باللفظ الفصيح أحياناً ، والاستعمال الصّائب ، فالمنشئون قبل هذه الحقبة لم تكن فيهم حاجة إلى هذا الضّرب من التّأليف ، لأنّهم كانوا يملكون اللغة فطرةً ، ولا يتعلّمونها تعلّماً ، ولم يكونوا من المتكلّفين في التعبير بها تكلفاً.

هوامش البحث

- 1 () درة الغواص : 11.
- 2 () ينظر : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : 68.
- 3 () ابن بري وجهوده في اللغة : 254.
- 4 () ينظر : العربية : 220.
- 5 () النقد اللغويّ عند العرب : 73.
- 6 () درة الغواص : 138.
- 7 () حواشي ابن بري وابن ظفر : 213-214.
- 8 () شرح درة الغواص : 217.
- 9 () إصلاح المنطق : 132.
- 10 () أدب الكتّاب : 377.
- 11 () الصحاح : (جمع).
- 12 () المحكم : 212/1.
- 13 () المصباح المنير : (جمع).
- 14 () القاموس المحيط : (جمع).
- 15 () التاج : 461/20 (جمع).
- 16 () درة الغواص : 47.
- 17 () تقويم اللسان : 91.
- 18 () حواشي ابن بري وابن ظفر : 75.
- 19 () التنبيه والإيضاح : 53/3.
- 20 () القاموس المحيط : (أرض).
- 21 () المصباح المنير : (أرض).
- 22 () شرح درة الغواص : 78.
- 23 () درة الغواص : 15.
- 24 () تقويم اللسان : 90.
- 25 () النجم : 57.
- 26 () النحل : 1.
- 27 () المفردات : 75.
- 28 () حواشي ابن بري وابن ظفر : 16-17.
- 29 () لحن العامة : 287.
- 30 () الأفعال : 212.
- 31 () شرح درة الغواص للخفاجي : 18.
- 32 () أساس البلاغة (أزف).
- 33 () درة الغواص : 150.
- 34 () نفسه : 150.
- 35 () حواشي ابن بري وابن ظفر : 230.
- 36 () التنبيهات : 285.
- 37 () المحكم : 353/6.
- 38 () نفسه : 293/6.
- 39 () القاموس المحيط (أنق).

- 40 () التاج : 26/25(أنق).
41 ()معجم مقاييس اللغة : 371/5.
42 ()درة الغواص : 17.
43 () تهذيب اللغة : 70/5.
44 ()أدب الكاتب : 269.
45 ()المدثر : 56.
46 ()تقويم اللسان : 77.
47 () تهذيب اللغة : 69/5.
48 ()أساس البلاغة (أهل).
49 ()المصباح المنير (أهل).
50 () معجم الأخطاء الشائعة : 31-32.
51 () درة الغواص : 117-118 .
52 () تصحيح التصحيح : 106.
53 () إصلاح المنطق : 112.
54 () المصباح المنير : (بشر).
55 () تهذيب الخواص : 110.
56 () التنبيه على غلط الجاهل والنبية : 64.
57 () القاموس المحيط (بشر).
58 () التاج : 185/10(بشر).
59 () حواشي ابن بري وابن ظفر : 180.
60 () عقد الخلاص : 240-241.
61 ()درة الغواص : 163.
62 () إصلاح المنطق : 343.
63 () الصحاح (بهم).
64 () المحكم : 243/4.
65 () القاموس المحيط : (بهم).
66 () التاج : 312/31(بهم).
67 () شرح درة الغواص : 251.
68 () النحل : 66.
69 () درة الغواص : 55.
70 () النحل : 66.
71 () تصحيح التصحيح : 112-113.
72 () فصلت : 34.
73 () حواشي ابن بري وابن ظفر : 93.
74 () الجامع لشعب الإيمان : 153/13.
75 () وقعة صفيين : 161.
76 () نفسه 161.
77 () الكتاب 551/3.
78 () نفسه 111/3.
79 () نفسه : 164/2.
80 () المقتضب : 193/3.
81 () نفسه : 198/3.
82 () نفسه : 198/3.
83 () ديوانه : 24.
84 () في التصحيح اللغوي : 33.
85 () درة الغواص : 57-58.
86 () تقويم اللسان : 101.
87 () نهج البلاغة : 250 .
88 () نفسه : 250.
89 () مختارات ابن الشجري : 312.
90 ()البيان والتبيين : 171/3.
91 () نفسه 323/2.

- 92 () شرح درة الغواص : 97.
 93 () درة الغواص : 72.
 94 () تهذيب اللغة : 497/1.
 95 () معجم مقاييس اللغة : 348/1.
 (96) المصباح المنير (تعس).
 97 () التكملة والذيل والصلة : 329/3.
 98 () التاج : 481/15 (تعس).
 99 () شرح درة الغواص : 126-127 .
 100 () درة الغواص : 67.
 101 () تقويم اللسان : 122.
 102 () سميخ الخواص في أوامد درة الغواص : 266.
 103 () المحكم : 198/5.
 104 () التكملة والذيل والصلة : 472/3.
 105 () التاج : 174/17 (خريش).
 106 () نفسه : 181/17 (خرمش).
 107 () معجم الأغلط اللغوية المعاصرة : 188.
 108 () درة الغواص : 18.
 109 () تقويم اللسان : 79.
 110 () تهذيب اللغة : 268/8.
 111 () مجالس ثعلب : 214 / 1.
 112 () تصحيح الفصيح : 136.
 113 () نفسه : 137.
 114 () شرح الفصيح : 84.
 115 () لباب تحفة المجد الصريح : 128/1.
 116 () تصحيح الفصيح : 265.
 117 () درة الغواص : 52.
 118 () بنظر : نفسه : 52.
 (119) حواشي ابن بري وابن ظفر : 88.
 120 () نفسه : 88.
 121 () الخصائص : 55/3.
 122 () المحكم : 337/3.
 123 () نفسه : 354/6.
 124 () القاموس المحيط : (رحى).
 125 () نفسه : (قفا).
 126 () معجم الأخطاء الشائعة : 102.
 المصادر والمراجع

-ابن بري وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه "اللباب في الرد على ابن الخشاب" ، حاكم مالك لعبيي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1981م.

-أدب الكاتب ، ابن قتيبة " أبو محمد عبد بن مسلم ت276هـ" ، تحقيق : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2009م.

-أساس البلاغة ، جار الله الزمخشري ، "ت538هـ" ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م.

-إصلاح المنطق ، ابن السكيت "ت244هـ" ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، 1987م.

-البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت .

-تاج العروس من جواهر القاموس ، الزبيدي "ت1206 هـ" ، تحقيق مجموعة من العلماء ، طبعة الكويت.

-تصحيح التصحيح وتحريير التحريف ، الصفدي "خليل بن أبيك ، ت746هـ" ، تحقيق شريف الحسيني وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004م.

-تصحيح الفصيح وشرحه ، ابن درستويه "عبدالله بن جعفر ت347هـ" ، تحقيق د. محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 2009م.

-تقويم اللسان ، ابن الجوزي "ت597هـ" تحقيق د.عبد العزيز مطر ، دار المعرفة ، القاهرة ، 1966م.

-التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، الصاغاني «الحسن بن محمد ت650هـ»، تحقيق إبراهيم إسماعيل الأبياري وآخرين ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة، 1977م.

-التنبيه على غلط الجاهل والتبئيه ، ابن كمال باشا "ت940هـ" ، تحقيق محمد سواعي ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، 1994م.

- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، ابن بري «ت582هـ» :

1-الجزء الأول: تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، 1980م.

2-الجزء الثاني: تحقيق عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981م.

3-الجزء الثالث: تحقيق د. رجب عبد الجواد إبراهيم، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 2009م.

4-الجزء الرابع: تحقيق عبد الصمد محروس، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 2010م.

5- الجزء الخامس : تحقيق إقبال زكي سليمان، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 2009م.

6-الجزء السادس: تحقيق عبد الوهاب عوض الله، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 2010م.

-التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات ، علي بن حمزة "ت375هـ" ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف ، مصر .

-تهذيب اللغة، الأزهرى(أبو منصور محمد بن أحمد ت370هـ)تحقيق أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م.

-الجامع لشعب الإيمان ، البيهقي "458هـ" ، تحقيق مختار أحمد الندوي ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2003م.

-حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوام الخواص، تحقيق د. أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1990م.

-الخصائص ، ابن جني "ت392هـ" ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م.

-درة الغواص في أوام الخواص ، الحريري " القاسم بن علي ت 516 هـ " ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.

-ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مصر ، 1969م.

- سميز الخواص في أوام درة الغواص للعلوي "محمد مهدي السيزواري ، ت1350هـ" ، تحقيق د.علي الأعرجي ، مجلة أهل البيت ، العدد 7.

-شرح درة الغواص ، شهاب الدين الخفاجي ، مطبعة الجوانب ، 1299هـ.

-شرح الفصيح ، ابن هشام اللخمي ت577هـ، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، العراق 1988م.

-الصاحح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد ت 400 هـ) تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب

العربي، مصر 1967م.

-العربية – يوهان فك، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، 1980م.

-في التصحيح اللغوي والكلام المباح ، د.خليل بنيان الحسون ، مكتبة الرسالة الحديثة ، الأردن ، 2006م.

-القاموس المحيط، الفيروز آبادي، عالم الكتب، بيروت.

-الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

-لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ، أبو جعفر الليلي "691هـ" ، تحقيق د. مصطفى عبد الحفيظ سالم ، معهد البحوث العلمية وإحياء

التراث الإسلامي ، السعودية 2011م.

-لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966م.

- مجالس ثعلب ، ثعلب " ت 291هـ" ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر، 2006م.

-المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد سليم، والدكتور فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2003م.

- مختارات شعراء العرب ، ابن الشَّجَرِيّ "ت542هـ" ، تحقيق علي محمد الجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، 1992م.

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف الفيومي (أحمد بن محمد بن علي ت770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

-معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، 2008 م.

-معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت ، ط1، 1989م.

-معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب، 2002م.

-مفردات ألفاظ القرآن، الرَّاغِب الأصفهاني "ت425هـ" ، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، 1425 هـ.

-المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1994م.

-النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ، د. نعمة العزاوي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978م.

-نهج البلاغة ، للإمام علي بن أبي طالب "رض" ، شرح محمد عبده ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2007م.

-وقعة صفين ، نصر بن مزاحم المنقري "ت212هـ" ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، 1990م.